محمد الريماوي، مدير عام التكافل للتأمين

نتميز كوننا الشركة الوحيدة في فلسطين المتخصصة بتقديم خدمات التأمين التكافلي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية

باشرنا بافتتاح فروع ومكاتب جديدة بنابلس والخليل وسلفيت.. وإجراءات إدراج أسهم الشركة ستدخل حيز التنفيذ حالما نستكمل استيفاء القسط الأخير من القيمة الاسمية لأسهم رأس المال

ولدت فكرة تأسيس شركة التكافل الإسلامية للتأمين في العام 2006، بمبادرة من رجال مجموعة الأعمال، وتستند الفكرة على تأسيس شركة تأمين تقوم بتقديم خدمات التأمين التكافلي في فلسطين، لتلبية رغبة شريحة واسعة من الافراد والمؤسسات في المجتمع الفلسطيني ممن يحجمون عن التعامل مع التأمين التجاري لأسباب متعددة. وبعد استصدار كافة التراخيص اللازمة، انطلقت الشركة بشكل فعلي في 11/3/2007 كشركة مساهمة عامة برأس مال قدره ثمانية ملايين وخمسمائة الف دولار أمريكي، وباشرت أعمالها رسمياً بتاريخ 17/2/2008، وفي النصف الثاني من العام 2008 بدأت بتقديم الخدمات من خلال مركزها الرئيس بمدينة رام الله وبعض وكلاء الشركة المنتشرين في معظم محافظات الضفة الغربية.

وفي الحديث عن مجالات عملها، يؤكد محمد الريماوي، مدير عام شركة التكافل أن الشركة تقوم باستثمار أموال المساهمين في صورة استثمار مخصص لدى البنوك الإسلامية والأوراق المالية لأسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وكذلك الحال بالنسبة لحملة الوثائق التي «نقوم باستثمارها في استثمارات مخصصة لدى البنوك الإسلامية واستثمارات عقارية وأخرى بعيدة عن الربا».

ويتحدث الريماوي عن إمكانية إدراج أسهم التكافل للتأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية، قائلاً أن هناك صعوبة في إدراج أسهم الشركة حاليا نظراً لمتطلبات قانون الإدراج الذي يشترط لدى رغبة أي شركة مساهمة عامة إدراج أسهمها في سوق فلسطين أن تكون قد دفعت رأس المال بالكامل. وفيما يخص شركة التكافل رأس مالها بشكل ما نسبته 75% من رأس المال المصّدر، ولا يعتقد الريماوي أن العام الحالي سيكون عام الإدراج، بل ستبدأ اجراءات الادراج تأخذ حيز التنفيذ حالما يتم استيفاء القسط الأخير من القيمة الاسمية لأسهم رأس المال.

خدمات التأمين التكافلي

تسعى شركة التكافل لتحقيق جملة من الأهداف، فقد تضمنت سياساتها العامة أسساً واضحة للوصول لذلك مع البدء في تقديم خدماتها للجمهور. وحول أهم أهدافها يرى محمد الريماوي، مدير عام شركة التكافل أن الاستمرار في تقديم الخدمات التي تتمحور حول فكرة التأمين التكافلي وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية تشكل محوراً رئيساً لنطاق عملنا، مبيناً أنها الشركة الوحيدة في فلسطين التي تؤمن مثل هذه الخدمات بما يتفق في جوهرها ومضمونها مع أحكام الشريعة. ووفقاً للريماوي فان ذلك يساهم في تدعيم أسس وقواعد الاقتصاد الإسلامي في فلسطين جنباً إلى جنب مع البنوك الإسلامية.

إضافة لتشجيع الفئات التي لا تقبل على التأمين التجاري تجنباً للحرج الشرعي، فذلك يوفر لهذه الفئات البديل لحماية أموالها بطرق شرعية.

وضمن أهدافها وبحسب الرياوي، تحقيق الربح للمساهمين، كذلك تهدف وكجزء من رسالتها في المجتمع بث روح فكرة التكافل والتضامن بين المساهمين فيها من جهة وبين حملة الوثائق من جهة أخرى، وفيما بين حملة الوثائق أنفسهم كونهم متضامنين متكافلين في أي ضرر يتعرضون له، وبالتالي تفتيت الأخطار التي قد تحيق بأي من زبائن الشركة، أضف لذلك ضمان تحقيق التوازن بين مصالح المساهمين من جهة ومصالح حملة الوثائق من جهة أخرى.

خطط تعتمد التوسع والانتشار

وفي نطاق مشاريع الشركة وخططها المستقبلية، يتحدث الرياوي حول التوسعات في الفروع، كاشفاً النقاب عن أن الشركة قد باشرت بفتح فروعها في مدن نابلس والخليل وسلفيت تمهيداً للمباشرة في تقديم الخدمات للجمهور بموعد لا يتجاوز أيار من العام الحالي.

وحول إمكانية افتتاح فروع جديدة للشركة في قطاع غزة، يبين الرياوي أن الأوضاع السياسية والأمنية القائمة، وصعوبة التواصل، أسباب تحول دون فتح فروع هناك، متمنياً أن تعود اللحمة لجناحي الوطن في المستقبل القريب، كي تباشر بتقديم خدماتها للجمهور في قطاع غزة.

ويشير الرياوي الى أن خطط الشركة أيضاً تستهدف رفع مستوى كفاءة العاملين والموظفين في الشركة، من خلال المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل المتعلقة بالتأمين التكافلي، سواء داخل فلسطين أو خارجها، منوهاً بأن هناك اهتماماً بالعنصر البشري باعتباره من أهم عناصر الإنتاج.

وفي المجال التسويقي والترويجي لخدمات الشركة، يبين الرياوي عزم الشركة القيام بحملة إعلامية وترويجية في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وعبر قنوات الإعلام المحلي، لتعريف الجمهور الفلسطيني بطبيعة الخدمات التكافلية التي تقدمها الشركة، خاصة مع حداثة هذه الخدمة في السوق الفلسطيني.

ويشير الرياوي لمساهمة الشركة وسعيها نحو الارتقاء بصناعة التأمين، مركزاً على أن جهود الشركة تتضافر مع الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وكافة الجهات ذات العلاقة نحو الارتقاء بصناعة التأمين في فلسطين.

دعم التنمية الاقتصادية

وفي سياق حديثه حول مساهمة شركته في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية، يجدد الرياوي على أن شركات المساهمة العامة تشكل عماد الثروة المالية ورافعة من روافع الاقتصاد الوطني، وبالتالي فأن مساهمتنا في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة واجب وطني وأخلاقي، مبيناً أن الشركات المساهمة العامة تعد رافداً حيوياً لسوق العمل عبر توفير فرص عمل للشباب الفلسطيني من خريجي الجامعات، الأمر الذي يساهم في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين.

ويركز الرياوي على أن شركته ستعمل على دعم عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنمية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، خاصة مع التوسعات داخل الشركة من خلال المكاتب والفروع الجديدة التي ستفتتح تباعاً في مختلف محافظات الوطن، مشدداً على أن الشركة سوف تقوم بدورها في حماية أموال الناس وحماية ممتلكات المؤسسات، وحماية العاملين فيها من الأخطار المختلفة.

الحاجة لخدمات جديدة

ويشدد الرياوي على الخدمات التي تنفرد بها الشركة في تقديم الخدمات التكافلية الإسلامية، مبيناً الحاجة لمثل هذه الخدمات، قائلاً: «لمسنا ولاحظنا خلال فترة عملنا القصيرة بأن السوق الفلسيني يتعطش لخدمات من هذا النوع، خدمات تأمين اسلامية تنسجم مع احكام الشريعة وتلبي رغبة شريحة واسعة في المجتمع الفلسيني لاعتبارات شرعية وخلافه»، متوقعاً أن يتسع الإقبال على خدمات التأمين التكافلي مستقبلاً.

ويضيف الرياوي، أن التأمين التكافلي خدمة جديدة وتشكل إضافة نوعية لقطاع التأمين، حيث «أننا حرصنا وعملنا وسنعمل على المصداقية في التعامل مع حملة الوثائق والمشتركين، لقناعتنا بأن الخدمة تأتي ما بعد البيع». وفيما يتعلق بقطاع التأمين يشدد الرياوي على أن قطاع التأمين عانى كثيرا جراء حالة الانفلات والفوضى، وحرق للأسعار (التعرفة) قبل منتصف العام 2008، حيث شهد بعد ذلك قطاع التأمين ضبطاً لحالة الانفلات التي كان يعاني منها، منوهاً بالمزايا الايجابية من قرار وزير المواصلات في 14/9/2008 الذي ينص على ربط التأمين بالترخيص، وكذلك في آليات الدفع النقدي للتأمين الالزامي على المركبات في البنوك اعتبارا من 1/2/2008، ناهيك عن إجراءات الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال التي ساهمت في ضبط هذا القطاع ووضعه على المسار الصحيح.

الأزمة المالية تفرض متطلبات إضافية

وفيما يتعلق بالأزمة العالمية، يؤكد الرياوي بأن قطاع التأمين في فلسطين لم يتأثر بهذه الأزمة، مشيراً الى أن شركات التامين العاملة في فلسطين ترتبط مع شركات اعادة التأمين في الخارج ومصنفة عالميا بدرجة(أ)، لذا لم يكن هناك أي أثر للأزمة.

وفي الوقت ذاته، يرى الرياوي أن الأزمة العالمية تفرض متطلبات على قطاع التأمين، من خلال تعزيز المركز المالي لشركات التأمين العاملة في فلسطين، وتوسيع قاعدة رأس المال كي تستطيع هذه الشركات الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، وتزيد من قدرتها على المنافسة في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية مستقبلا، خاصة في عصر ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والاندماجات الاقتصادية التي تتم بين المؤسسات المالية.

ومن تلك المتطلبات، يشير الرياوي لأهمية تخطيط شركات التأمين لسياسات اكتتابية تحافظ على سلامة وجودها ومصداقيتها، والالتزام بأحكام قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005، والتعميمات التي تصدر عن الادارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال التي تهدف لحماية الشركات من المخاطر المختلفة.